مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨١٣٦

الخميس، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد كاوامورا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد جيانغ ديان بن
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1744230 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم:

”يشير مجلس الأمن إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) وإلى جميع قراراته اللاحقة بشأن ليبيا.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن الاتفاق السياسي الليبي يظل، بعد مرور سنتين منذ التوقيع عليه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في الصخيرات، الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية، وأنّ تنفيذه لا يزال أساسيا لإجراء الانتخابات وإتمام عملية الانتقال السياسي. ويشدد المجلس على استمرار سريان الاتفاق طوال الفترة الانتقالية في ليبيا ويرفض المواعيد النهائية غير الصحيحة التي ليس من شأنها سوى تقويض العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد إقراره لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل عملية سياسية شاملة للجميع يكون زمامها في يد الليبيين وتتولى الأمم المتحدة تيسيرها على النحو الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامه، في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، من أجل إرساء حكم مستقر وموحد وتمثيلي وفعال في إطار الاتفاق السياسي الليبي.

”ويؤيد مجلس الأمن تسلسل خطة العمل المبيّنة في موجز الرئيس المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الذي أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك إدخال مجموعة تعديلات محدودة على الاتفاق، ويرحب بالتقدم المحرز فعلا في إطار هذه العملية، ويتطلع إلى مواصلة تنفيذ خطة العمل، بما يشمل الإعداد للانتخابات.

”وينوه مجلس الأمن بالدور الهام الذي يضطلع به السيد فايز مصطفى السراج، رئيس الوزراء ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، فضلا عن القادة الليبيين الآخرين، في تعزيز المصالحة الوطنية.

”ويحث مجلس الأمن جميع الليبيين بقوة على مضاعفة الجهود للعمل معا بروح من التوافق وعلى المشاركة على نحو عاجل وبناء في العملية السياسية الشاملة للجميع، مشيرا إلى أن المزيد من التأخير ليس من شأنه سوى إطالة معاناة الشعب الليبي. ويكرر المجلس تأكيد أهمية المشاركة الهادفة للمرأة في جميع مراحل هذه العملية.

”ويرحب المجلس، في هذا الصدد، بإطلاق المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لحملة التسجيل.

”ويحث مجلس الأمن حكومة الوفاق الوطني وجميع الليبيين على العمل من أجل اختتام المرحلة الانتقالية في أجواء سلمية. ويعيد المجلس تأكيد تشجيعه مجلس النواب بقوة على وضع قانون انتخابي جديد وإقراره، ويشجع على مواصلة إحراز التقدم نحو وضع الصيغة النهائية لدستور ليبي جديد.

”ويشير مجلس الأمن إلى الفقرة ٥ من القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) ويؤكد من جديد أن أي محاولة، بما

فيها محاولات الأطراف الليبية، تستهدف تقويض العملية السياسية التي تقودها ليبيا وتتولى الأمم المتحدة تيسيرها غير مقبولة. ويؤكد المجلس على أن الليبيين ينبغي لهم أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم دون تدخل أجنبي.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية توحيد وتعزيز القوات المسلحة في ليبيا ووضعها تحت الرقابة المدنية، ويحيط علما، في هذا الصدد، بالاجتماعات التي عقدت في القاهرة في سبيل تحقيق هذا الهدف.

”ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ليبيا التي يجب أن تواصل العمل لما فيه مصلحة جميع الليبيين، ويكرر التأكيد على أن حكومة الوفاق الوطني يجب عليها أن تمارس فعليا لوحدها الرقابة على تلك المؤسسات وفقا للقانون الليبي، دون الإخلال بالترتيبات الدستورية التي ستتخذ في المستقبل عملا بالاتفاق السياسي الليبي.

”ويدين مجلس الأمن أعمال العنف المرتكبة في الآونة الأخيرة في شتى أنحاء ليبيا، ويكرر التأكيد على أن من واجب جميع الأطراف الوفاء بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الحالة، ويشدد على ضرورة مساءلة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من المسؤولين.

”ويدين مجلس الأمن كذلك جميع الأعمال الإرهابية في ليبيا، ويحث جميع الليبيين على وحدة الصف في مكافحتهم للإرهاب في ظل حكومة مدنية موحدة.

”ويؤكد مجلس الأمن على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة، ويؤكد من جديد ضرورة أن تمارس جميع الأطراف في ليبيا ضبط النفس وأن تمتنع عن أي عنف أو أعمال من شأنها أن تقوض العملية التي تيسرها الأمم المتحدة. ويعيد المجلس توجيه ندائه لجميع الليبيين من أجل احترام وقف إطلاق النار، على نحو ما دعا إليه الإعلان المشترك الصادر على إثر الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2017/26.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.